المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: الانتخابات البرلمانية في استراليا 2016
اسم الكاتب: م.م عبد الكريم عبد الصاحب حسن الحمداني، م.م احمد حميد عباس الأرناؤطي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2349
تاريخ الاسترداد: 2026/05/12 18:10 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الانتخابات البرلمانية في استراليا ٢٠١٦

م.م عبد الكريم عبد الصاحب حسن الحمداني م.م احمد حميد عباس الأرناؤطي

المقدمة

انشى نظام الحكم في استراليا على الطراز الديمقراطي الليبرالي كما ان الممارسات والهيئات الحكومية الاسترالية المبنية على قيم التسامح الديني، وحرية التعبير والتجمعات، وسيادة القانون، تعكس النموذجين البريطاني والامريكي. وبالرغم من ان استراليا دولة مستقلة، فان الملكة اليزابيث الثانية ملكة بريطانيا هي ايضا ملكة استراليا رسميا. ويتم تعين الحاكم العام من قبل الملكة ليقوم بتمثيلها.ولدى استراليا دستور مكتوب، يحدد سلطات الحكومة التشريعية، والتنفيذية، والقضائية. وتتكون الحكومة في مجلس النواب من قبل الحزب القادر على التحكم في الأغلبية في المجلس، ومجلس الشيوخ وعادة ما تتحكم أحزاب الاقلية في توازن القوى في مجلس الشيوخ. وقد تطور النظام الانتخابي الاسترالي أكثر من ١٥٠ عاما من الحكم الديمقراطي من خلال البرلمان الذي انشى عام ١٩٠١ وفي استراليا يطبق نظام الاقتراع التفضيلي، وهو نموذج من الاقتراع الأكثري الذي يجمع في دورة واحدة مفاعيل الدورتين.

أهمية البحث:

يحظى موضوع الانتخابات في استراليا، بأهمية خاصة بالنظر لكونه نظام انتخابي غير عادي نسبيا، هو نظام التصويت التفضيلي كاملا في صوت واحد، وتغير مقعد واحد من مقاعد مجلس النواب، وإلى نظام انتخاب واحد قابل للتحويل للتمثيل النسبي في مجلس الشيوخ، والتصويت الزامي.

اشكالية البحث:

اشكالية هذه الدراسة تكمن في افتقار مكتباتنا إلى دراسة علمية حول النظام السياسي في استراليا، وقد يكون السبب في ذلك هو بعد القارة عن منطقتنا، وعدم تفاعلها مع قضايانا العربية، لذلك كانت اهم مشكلة واجهت البحث هو عدم وجود دراسات سابقة، وانعدام المصادر المتعلقة بالموضوع باللغة العربية، واعتمادنا على المصادر الاجنبية.

فرضية البحث:

اعتمدت الدراسة على التحقق من فرضية مفادها، ان شكل وطبيعة النظام الانتخابي الذي اعتمدته استراليا، هو نتاج للتطور الاجتماعي، والاقتصادي، والسياسي للمجتمع فيها،لذلك قد اسهم في الحفاظ على استقرار المجتمع عموما، مما انعكس ايجابيا على النظام السياسي نفسه.

مناهج البحث:

استدعت طبيعة البحث إلى الاعتماد على أكثر من منهج، لذا تم الاعتماد على المنهج التاريخي لمعرفة التطورات التاريخية، وعلى المنهج الوصفي، وعلى المنهج النظمي، فضلا عن المنهج الاستشرافي المستقبلي لبلورة نظرة مستقبلية.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث فضلا عن مقدمة وخاتمة،وتضمن المبحث الأول الإطار النظري عن النظم للانتخابات، بينما كرس المبحث الثاني مؤسسات النظام السياسي الاسترالي، اما المبحث الثالث تضمن استقراء نتائج الانتخابات البرلمانية في استراليا

المبحث الأول: إطار نظري عن النظم الانتخابية

تختلف النظم الانتخابية تبعا للظروف السياسية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المختلفة، ووفقا لنوعية العلاقات الاجتماعية ودرجة رسوخ المبادئ الديمقراطية، ونوعية النظام الحزبي وتعدد هذه النظم.

المطلب الأول: اولا:تعريف الانتخاب

الانتخاب او الاقتراع، اختيار المواطن من يمثله في اتخاذ القرارات، فهو عملية منظمة يقوم بواسطتها الأفراد في اختيار ممثليهم.( ) اما معنى الانتخاب لغتا: الانتخاب من فعل: نخب، ونخب:أنتخب الشيء أختاره والنخبة ما اختاره منه ونخبة القوم ونخبتهم خيارهم.. والنخب النزع والانتخاب الاختيار والانتقاء من النخبة...( ) من هذا التعريف اللغوي نستخلص أن كلمة الانتخاب: تعني أنتزع، أختار،أنتقى ، اما الانتخاب اصطلاحا، فهو الاختيار الحر لفرد او مجموعة من الأفراد للقيام بأعباء تسير الدولة ومؤسساتها، وبالتالي تحمل المسؤولية في اختيار القائد، وينقسم الانتخاب إلى قسمين، انتخاب سياسي، وانتخاب إداري.( )

اذ يعرفها موريس دوفرجيه" الانتخاب هو قاعدة النمط الديمقراطي، أي انه طريقة لتعين الحكام، متعارضة مع الوراثة والتعين و الاستيلاء هي من طرق الاوتوقراطية ".( ) كما يعرفها دافيد فايل " بانه النظام الذي يحدد الطريقة التي من خلالها تحويل الأصوات إلى مقاعد في عملية انتخاب سياسين لشغل مناصب معينه".( ) ويعرف الانتخاب بانه الوسيلة التي تنظم العملية الانتخابية.( ) ويعد حق الانتخاب في الدولّ الديمقراطية، من اهم الممارسات السياسية، فهي وسيلة لنقل السلطة بطريقة سلمية من شخص او مجموعة، إلى شخص اخر او مجموعة أُخرى، ويتأثر هذا النظام إلى حد ما

( ) سعد عصفور، المبادئ الأساسية في القانون الدستوري والنظم السياسية ، مطبعة التقدم ، الإسكندرية ،١٩٨٠، ص١٩٧

( ) ابن منظور ،لسان العرب، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ج٢،مصر بدون سنة نشر ،ص٦٤

( ) احمد عبد عباس مغير الجبوري ،كلية الآدابّ ،جامعة بغداد محاضرة الجزء الأول ،ص٢٠١١،١على الموقع التالي **university of Babylon2010-2011**

( ) موريس دوفر جية ، المؤسسات السياسئية والقانون الدستوري ،الأنظمة السياسية الكبرى ، ترجمة جورج سعد ،المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ،ط١٩٩٢،١،ص٨٥.

( ) شمسة بوشنافة ،النظم الانتخابية وعلاقتها بالأنظمة الحزبية ، دفاتر القانون والسياسة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، عدد خاص ،نيسان ٢٠١١ ،ص٣٣.

() **Jacob M. Landan, Electoral Politics in the Middle East(London: Croom Helm, 2008)p55.**

بالعوامل الإدارية المرافقة للعملية الانتخابية.( ) ومن الخطأ الخلط بين الاستفتاء وبين الانتخاب اذ يقصد الأول " الرجوع إلى الناخبين لأخذ قرارهم، او رايهم في موضوع يعرض غليهم "، اما الاخر فمعناه اختيار الناخبين لشخص او أكثر من بين عدد من المرشحين لتمثيلهم في حكم البلاد.( )

ثانيا: مفهوم النظام الانتخابي

تتعدد النظم الانتخابية المعمول بها في الدول، وتتغير من وقت لأخر طبقا لظروف ومقتضيات العملية السياسية فالنظام الانتخابي " مجموعة أحكام تنظيمية لها تأثير مباشر في تحويل الأصوات إلى مقاعد ".( ) واختلفت النظم السياسية من حيث النظام الانتخابي الذي تتبناه وتأخذ به، وسبب الاختلاف يعود لعوامل عده اهمها اختلاف الأسس والمقومات التي يقوم عليها كل نظام إلى جانب اختلاف الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية.( ) فالنظام الانتخابي هو الطريقة التي بمقتضاها يتم احتساب المدلى بها، في انتخاب عام من اجل تبيان المرشحين الفائزين بالمقاعد المتنافس عليها، سواء كان النظام أكثريا ام نسبيا، فانه يهدف لوضع الصيغة الرياضية المستعملة لحساب تخصيص المقعد، ويتأثر هذا النظام بشكل كبير بالعوامل الإدارية المرافقة للعملية الانتخابية مثل توزيع الناخبين، والية تسجيلهم على لوائح القيد، او وضع قيود على المرشحين، او تقسيم الدوائر الانتخابية،وإدارة العملية الانتخابية، واليات الفرز واحتساب الأصوات... هذه الامور ذات أهمية خاصة قد تؤدي إلى تقويض النظام الانتخابي،اذ لم تكن متوافقة فيما بينها، ومتلائمة مع الوضع الاجتماعي والسياسي القائم.( )

( ) سعيد السيد علي ، المبادئ الأساسية للأنظم السياسية في أنظمة الحكم المعاصرة ، دار الكتاب الحديث ،ط٣، القاهرة ،٢٠١٤،ص ٢٨ .

( ) زهراء عبد الحافظ الاسدي ،الانتخابات واثرها في استقرار نظام الحكم ،اطروحة دكتوراه ،جامعة النهرين ،كلية القانون،٢٠٠٩،ص١٢.

( ) مازن عبد الرحمن حسن ،اثر النظام الانتخابي على النظام الحزبي ، دراسة الحالة الالمانية ، رسالة ماجستير ،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، القاهرة ،٢٠٠٦، ص١٥.

( ) نوري لطيف ، القانون الدستوري والنظم الدستورية في العراق ، مطبعة علاء ، بغداد، ط٤،١٩٩٧،ص١٠٧.

( ) عصام نعمة اسماعيل ، النظم الانتخابية ، منشورات زين الحقوقية ، لبنان،ط٢ ، ٢٠٠٩،ص٢٥.

المطلب الثاني: التكيف القانوني للانتخاب

ثار جدل واسع بين فقهاء القانون ابان الثورة الفرنسية حول التكيف القانوني للانتخاب، وظهرت نتيجة هذا الجدل آراء فقهية متعددة، فمن الفقهاء من قال بان الانتخاب حق من الحقوق الذاتية للأفراد، ومنهم من قال بانه مجرد وظيفة من الوظائف العامة، وذهب فريق اخر إلى ان الانتخاب حق ووظيفة معا وأخيرا ذهب بعض الفقهاء إلى تكيف الانتخاب على أساس انه سلطة قانونية تقرر للناخب من اجل تحقيق المصلحة العامة. لذا سنحاول بيان هذه الآراء وكما يأتي:

١- الانتخاب حق ذاتي او شخصي:

يرى أصحاب هذه النظرية ان الانتخاب حق لكل فرد في المجتمع بوصفه مواطنا، فهذا الحق يثبت لجميع المواطنين انطلاقا من مبدأ السيادة الشعبية الذي ينظر إلى السيادة على انها تعود لجميع المواطنين، وممارستها حق لهم بالتساوي.( ) لا يجوز ان ينزع او ينقص منه وقد عبر عن ذلك الفقيه الفرنسي جون جاك روسو بقولة (ان التصويت حق لا يمكن انتزاعه من المواطنين)، وما ترتب عن ذلك هو اعتبار الانتخاب حقا وليس واجبا او وظيفة فلكل ناخب الحق في ممارسة او عدم ممارسة هذا الحق دون ان يتعرض لأي مسؤولية لان الانتخاب اختياري بالنسبة الية ويدفع هذا الاعتبار إلى تبني نظام الاقتراع العام.( ) ويترتب على ذلك ان يكون[٣] الانتخاب من حقوق المواطن الأساسية، التي لا يجوز حرمان احد منها، الا بسبب عدم الاهلية، او ما في حكمها، وهكذا يكون الانتخاب حقا لكل فرد على أساس انه يمتلك جزءا من السيادة، ومن بعد لا يجوز نزع هذا الحق عن اي مواطن.( ) ومن هنا فان تكييف الانتخاب بانه حق شخصي، يعطي للدولة حقين، اولهما الحق في توسيع هيئة الناخبين، أي الاخذ بنظام الاقتراع العام، والثاني الحق في اعتناق مبدأ الاقتراع الاختياري.( )

( ) محمد كاظم المشهداني، النظم السياسية،[٢]العاتك لصناعة الكتاب،توزيع المكتبة القانونية،[١]بغداد، ٢٠٠٧، ص٦١

( ) محمود عباس، نظام الانتخابات مع دراسة خاصة لبعض أحكام النظام الانتخابي الجزائري،
http//:www .ouragla٣٠.com٢ ص www.ouargla٣٠.com,

( ) محمد كاظم المشهداني، مصدر سبق ذكرة،ص٦١

( ) حسن البحري، الانتخاب، الموسوعة العربية القانونية المتخصصة، ص٣
www.arab-emcy.com/imdex.law.php,

٢- الانتخاب وظيفة اجتماعية:

يرى أصحاب هذه النظرية، ان الأفراد حال قيامهم بالانتخاب لا يزاولون حقا من حقوقهم، وانما يزاولون وظيفة او خدمة عامة للامة، مقتضاها اختيار أصلح الاشخاص لمزاولة شؤون السلطة.( ) فالسيادة وحدة واحدة لا تتجزأ، وهي ملك للامة.( ) وفي هذا يقول (بإرناف) (الا صفة الناخب لا تعدوا ان تكون وظيفة عامة لا يجوز لأي فرد الادعاء بحق فيها يمنحها المجتمع على النحو الذي تملية علية مصلحته، واذا شاءت الأمة ان تجعل ممارسة هذا العمل اجباريا فليس هناك ما يمنعها من ذلك).( ) ويترتب على القول بان الانتخاب وظيفة النتائج الاتية، يجوز للمشرع تقييد حق الانتخاب بشروط مالية او شروط متعلقة بالأصل او الجنس او الكفاءة تجعله قاصرا على فئة دون أُخرى، مما يؤدي إلى الاخذ بنظام اقتراع المقيد، وبما ان الانتخاب وظيفة فان ممارسته تكون امرا اجباريا لا اختياريا، بحيث يجب على كل من خول له ان يمارسه كلما طلب اليه ذلك، والا كان عرضة لتوقيع الجزاء عليه.( ) ومن هنا، فان تكييف الانتخاب بانه وظيفة، يعطي للدولة حقين، اولهما الحق في تقييد عدد الناخبين، أي الاخذ بنظام الاقتراع المقيد، والثاني الحق في اعتناق مبدأ الاقتراع الاجباري.( )

٣-الانتخاب حق ووظيفة:

حاول أصحاب هذا الاتجاه الجمع بين الرأيين السابقين، أي القول بان الانتخاب هو حق ووظيفة في الوقت نفسه.( ) ففي تبرير قوله بان الانتخابات حق يذهب إلى التأكيد على وجود بعض الحقوق الطبيعية للفرد والتي لا يجوز للدولة ان تمسها او تنتقص منها لأنها تسموا على القانون الوضعي، اما في قولها بان الانتخابات

( ) حسن البحري، الموسوعة العربية القانونية المتخصصة، مصدر سابق،ص٤

( ) محمد كاظم المشهداني، مصدر سبق ذكره، ص٦٢

( ) محمود عباس، نظام الانتخابات مع دراسة خاصة لبعض أحكام النظام الانتخابي الجزائري، مصدر سبق ذكره ص٢.

( ) حسن البحري، الانتخاب، الموسوعة العربية، مصدر سبق ذكرة، ص٤.

( ) حسن البحري، الانتخاب، الموسوعة العربية، مصدر سابق، ص٤.

( ) محمود عباس، نظام الانتخابات مع دراسة خاصة لبعض أحكام النظام الانتخابي الجزائري، مصدر سبق ذكرة، ص٤.

وظيفة فذلك يعني انها اجبارية وليست اختيارية فعلى المواطن اداؤها والا تعرض للمسؤولية الجزائية ممثلة في غرامة مالية في أغلب الاحيان.[٢] ولم تلق الآراء التي جمعت للانتخاب صفتي الحق والوظيفة قبولا، اذ انها فكرتان متناقضتان لا تجتمعان، ولا يجوز الجمع بينهما.[٣]

٤- الانتخاب سلطة قانونية مقررة للناخب لمصلحة المجموع:

يتجه الراي الراجح في الفقه المعاصر إلى ان التكيف القانوني الصحيح للانتخاب لا يعده حقا ولا وظيفة، وانما هو سلطة او مكنة قانونية يستمدها الناخب مباشرة من الدستور وقانون الانتخاب اللذين يحددان مضمون هذه السلطة وشروط استعمالها من قبل جميع المواطنين دون تفرقة، وليس في كونه عضوا في مجتمع منظم. وهذه السلطة او المكنة القانونية وان كانت تتقرر للأفراد فليس مناط تقريرها المصلحة الخاصة لهم، وامنا المصلحة العامة.[٤] ويترتب على تكيف الانتخاب بانه((سلطة قانونية)) النتائج الاتية:

- لا يمكن ان يكون حق الانتخاب محلا للتعاقد او الاتفاق، وبالتالي لا يصح التصرف فيه او النزول عنه، او الاتفاق على تقييد استعماله او على استعماله بطريقة معينة، بل ان صاحب حق الانتخاب لا يمكنه ان يفوض غيره في ممارسته.
- للمشرع ان يعدل في نظام الانتخاب في كل وقت لأنه ليس حقا شخصيا مولدا لمركز ذاتي، ولكنه سلطة قانونية لا يعترف بها لكل شخص، وانما يعترف بها للأفراد الذين يحددهم القانون ووفقا للشروط التي يقررها، وبناء عليه فان المشرع يستطيع ان يعدل من شروط الانتخاب ضيقا واتساعا بما يراه متفقا والمصلحة العامة[٥]

المطلب الثالث: أنواع النظم الانتخابية

وتبعا لهذه الاشكال أظهرت ورسخت تجربة الممارسة الديمقراطية التعددية في العالم ثلاثة أنظمة انتخابية رئيسية هي:

---

[٢] حسن البحري، الانتخاب، الموسوعة العربية، مصدر سبق ذكرة،ص٦.

[٣] رمزي حافظ، الانتخابات البرلمانية، مؤسسة مجد، بيروت، ٢٠١١، ص ٢٦.

[٤] حسن البحري، الانتخاب، الموسوعة العربية القانونية المتخصصة، مصدر سبق ذكرة، ص٦٢

[٥] نادر عبد العزيز شافي، الأنظمة الانتخابية ومميزات كل منها، مجلة الجيش، العدد ٣٢٨، بيروت، ٢٠١٢، ص٢٧.

– نظام تمثيل الأكثرية ويسمى أيضا النظام الفردي أو نظام الأغلبية النسبية، أو الأكثرية.
– نظام القائمة النسبية، أو التمثيل النسبي.
– النظام المختلط.

أثبتت التجربة العالمية أن النظام الانتخابي لا يبنى على فراغ، انما يعتمد على العوامل الاجتماعية والسياسية الخاصة بكل بلد. ولا يوجد نموذج موحد جاهز لا يحتاج الا للتطبيق في كل دول العالم، بل ينبغي أن تختار كل دولة ما يتلاءم مع ظروفها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية ودرجة تقدمها الحضاري، والمستوى الثقافي والتعليمي السائد. ومن ثم يكون النظام الانتخابي الأصلح لهذه الدولة هو النظام الذي تكون عيوبه أقل من مزاياه على اعتبار ما من نظام وطريقة انتخابية تخلو من العيوب والمزايا، وثمة معايير عديدة للحكم على الأنظمة الانتخابية، من اهمها: مدى تمثيل النظام للناخبين، وتركيبة البرلمان الذي ينتج عن النظام الانتخابي، واستقرار الحكومة وفعاليتها،وتشجيع الأحزاب السياسية، وتعزيز المعارضة والمراقبة التشريعية. ويتفق الباحثون على انه لا يوجد نظام انتخابي واحد يستطيع تجسيد كل هذه المعايير إلى أقصى حد.( ) وفي استراليا يطبق نظام الأقتراع التفضيلي، وهو نموذج من الاقتراع الأكثرية الذي يجمع في دورة واحدة مفاعيل الدورتين، ويختلف عن نظام الدائرة الفردية ونظام الصوت الجمعي في طريقة احتساب الأصوات. تختلف طريقة اعتبار تفضيلات الناخبين بين مجلسي النواب والشيوخ، كلا الطريقتين تفضيلية، ما يعني ان الناخبين يحددون ترتيب تفضيلاتهم بين المرشحين،يتجنب التصويت التفضيلي ما يجري في العديد من الدول والمسمى نظام (fist past—thepost) والذي يفوز بموجبه المرشح صاحب الأصوات الأكثر من أي من المرشحين الآخرين. فيما صمم نظام التصويت التفضيلي لمجلس النواب لتامين نجاح مرشح واحد لدية الغالبية من الأصوات. النظام المستخدم في مجلس

( ) الان وول ومجموعة مؤلفين ،دليل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ، اشكال الإدارة الانتخابية ،ترجمة ايمن ايوب ، ايطاليا ،٢٠٠٧،ص١٠٠.

الشيوخ هو نظام الاقتراع التفضيلي، وهو مصمم لتامين فوز عدد من المرشحين في كل ولاية، كل منهم يحصل على عدد من الأصوات يفوق عددا محددا مطلوب للترشيح.( )

المطلب الرابع: الأسس الذي يقوم عليها النظام الانتخابي

اولا: مبدأ العدالة والمساواة

يعد حياد الإدارة الانتخابية وتجردها عن التبعية السياسية بما يمكنها من ايجاد ارضية للمساواة بين كافة الأطراف السياسية في العملية السياسية، من الأسس التي تمكنها من ترشيح إدارة جيدة وعادلة للعملية الانتخابية، اما غياب العدالة الانتخابية، كقيام جو يسوده الانحياز لصالح الحزب الحاكم، من شأنه تقويض الانتخابات الحرة والنزيهة ومصداقية الإدارة الانتخابية.( ) وبينما تقع بعض العناصر والممارسات الداعمة لمبدأ العدالة الانتخابية خارج نطاق صلاحيات ومهام الإدارة الانتخابية المباشرة، الا أنه يمكن لتلك الإدارة العمل على استخدام كافة الوسائل التي يتيحها لها الإطار القانوني لنشر وتعزيز مبادئ المساواة والعدالة.( ) ان أغلب الدساتير في العصر الحديث تقضي بضرورة المساواة أمام القانون من حيث الحقوق والواجبات بين مختلف شرائح المجتمع، دون اعتماد أي نوع من أنواع التفرقة، وانطلاقا من هذا المبدأ، فان النظام الانتخابي ينبغي ان لا يخرج عن نطاق مبدأ المشروعية، وان يستجيب للحقوق والواجبات المنصوص عليها في الدستور.( ) و تمكين المواطنين من المشاركة في عملية صنع القرارات السياسية واعتماد مبدأ التداول السلمي على السلطة السياسية وحق كافة القوى السياسية في التنافس على مقاعد الحكم، وذلك من خلال الاستناد إلى مبدأ أن الشعب هو مصدر السلطة، وأن الحكومة تقوم بممارسة مظاهر السلطة بهدف تحقيق المصلحة العامة للمواطنين وليس تحقيق مصالح فئة ما أو

( ) الان وول ، مصدر سابق،ص١٠٠.

( ) شمسة بوشنافة ،النظم الانتخابية وعلاقتها بالأنظمة الحزبية ،دفاتر السياسة والقانون ،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،عدد خاص ،نيسان ٢٠١١،ص٤٦٣.

( ) Interactional electoral standards: guidelines for reviewing the legal framework of Elections, pp33-35.

( ) الان وول ، مصدر سبق ذكرة ،ص٩١.

حزب معين. ولهذا فإن حرمان الشعب من التنافس على أي من المناصب التنفيذية أو التشريعية يتناقض مع مبدأ أن الشعب هو مصدر السلطة. كما أن حرمان المنتخبين من ممارسة بعض سلطاتهم يتناقض مع هذا المبدأ.( ) ومن الشائع في كثير من البلدان، خاصة تلك التي يتبع التقاليد المعمول بها في مجموعة الكومنولث*، ان يعمل الإطار القانوني للانتخابات على ايجاد جهاز أو لجنة خاصة تضطلع بمسؤولية ترسيم الدوائر الانتخابية منفصلة عن الإدارة الانتخابية، ومن هذه الدول استراليا.( ) ٢

ثانيا: مبدأ التمثيل الحقيقي

ان التمثيل الحقيقي او الامثل لهيئة الناخبين يعني اعتماد نظام انتخابي يتسم بالعدالة والموضوعية والشفافية، حيث تؤول النتائج المترتبة على الاخذ به إلى تولى الأحزاب الكبيرة الأغلبية في المجالس المنتخبة، دون الاقصاء التام للأحزاب الصغيرة الممثلة للأقليات.( ) وتتمثل المهمة الرئيسية للنظام الانتخابي في ترجمة أصوات[٣] الناخبين إلى مقاعد تمثيلية منتخبة أي ترجمة الرغبات التي يعبر عنها الناخبون إلى أفراد يمثلون تلك الرغبات، ومن الضروري ان تتمتع إجراءات وتفاصيل النظام الانتخابي بأعلى مقدار من الشفافية، بحيث تكون واضحة كل الوضوح لكل من الناخبين، والأحزاب السياسية، والمرشحين منذ البداية، وذلك للحيلولة دون وقوع اي ارتباك او انعدام للثقة في النتائج الناجمة عن النظام في الانتخابات.( ) ٤

ويتزايد الضغط الناتج عن النصوص القانونية ومتطلبات الجمهور على الإدارة الانتخابية لتقديم خدمات تضمن لكافة الناخبين المؤهلين حقهم في المشاركة الفعلية

( ) سليمان صالح الغويل ، استفتاء وازمة الديمقراطية (دراسة قانونية سياسية) ، منشورات قار يونس ، ط٢، ٢٠٠٨،ص ١٣٤.

* رابطة الشعوب البريطانية المعروفة بدول الكومنولث ويرمز لها (cn) معروفة كذلك بالكومنولث البريطاني، وهو عبارة عن اتحاد طوعي مكون من (٥٢) دولة جميعها من ولايات الامبراطورية البريطانية سابقا، باستثناء موزمبيق ورواندا

( ) لمحة عامة حول النظم الانتخابية :راجع الموقع التالي: ٣

http//:www .aceproject.org/ace-ar/topics/es/64464562d

( ) الان وول ،مصدر سبق ذكره ،ص١٠١. ٣

(٤) **Interactional electoral standards: guidelines For reviewing the legal framework of Elections**

في العملية الانتخابية.( ) أي حق كل المواطنين البالغيْن المسجلين في الاقتراع من [٣] الانتخاب دون تمييز على أساس اللون او الأصل او العرق او المكانة الاجتماعية او النوع او اللغة او الدين او المذهب، ويرتبط بحق الاقتراع العام قاعدة شخص واحد صوت واحد، بمعنى ان لكل ناخب صوت واحد، او ما يسمى الوزن المتساوي للأصوات.( ) لذا فان الحرمان القانوني لطّبقة معينة او جماعة ما من حق[٣]الاقتراع ينتقص من نزاهة الانتخابات،وذلك حال حرمان المرأة من حق الترشيح والاقتراع، او الحرمان غير المباشر لفئات معينة كان يتم اعادة توطين او طرد فئة معينة من السكان، او من خلال طرق ملتوية كالتشديد في إجراءات التسجيل او التلاعب في سجلات الناخبين او منع الناخبين من الوصول إلى صناديق الانتخاب ، ويتناقض مع حق الاقتراع العام استهداف الامن للمرشحين المعارضين او لوسائل الاعلام والصحافة، وكذلك شراء الأصوات او التأثير على تفضيلات الناخبين بالمال او النفوذ كما يحدث في الكثير من الدول ومنها دول العالم الثالث.( ) [٧]

المبحث الثاني: مؤسسات النظام السياسي الاسترالي

الدستور الاسترالي

دستور استراليا هو القانون الاعلى الذي تعمل بموجبه حكومة كومنولث استراليا، وهو يتألف من عدة وثائق والأكثر أهمية هو دستور كومنولث استراليا، و ينص الدستور الاسترالي على ان استراليا دولة فدرالية برلمانية ديمقراطية، وهذا الدستور الذي اقر عام ١٩٠١ هو القانون الأعلى للحكومة الاتحادية في أستراليا (المعروفة أيضا باسم كومنولث أستراليا)، وقد وحّد المستعمرات الأسترالية وجعلها أمة واحدة، ووضع القانون الذي تعمل بموجبه حكومة الكومنولث الأسترالية وعدّل الدستور بنجاح ٨ مرات عن طريق الاستفتاء وتم توحيده في عام ٢٠٠٣،مع مراعاة التعديلات التي أدخلت إلى غاية القانون رقم ٨٤ لعام١٩٧٧ ويحدد الدستور صلاحيات وواجبات

---

[٣٥] Robert Maran to, Elections, in Survey of Social Science: Movement andPolitics, Volume2,(Pasadena, California: Salem Press, 1995,p279 .

[٣٦] Patrice Parkinson, The Change of Australian Law, Thomson, Sydney, 2012.p32.

[٣٧] Constitution Of Australia Draft Comparative Constitutions, Translation of the International Institute for Democracy and Elections, for Constitute Project. Org.2017,p20-25.

السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وتفاصيل توزيع السلطات بين الحكومة الاتحادية وحكومات الولايات ويحفظ الحقوق الفردية للناس.( ) ٨

راس الحكومة فهو رئيس الوزراء الذي يقوم بإدارة امور الدولة فعليا.وبرلمان يتألف من مجلسين: مجلس الشيوخ ومجلس النواب. وجعلت هذه العناصر الثلاثة من أستراليا ملكية دستورية وديمقراطية برلمانية،ويتضمن الدستور أحكاما من ثمان فصول، ولا يمكن تغير الدستور، الا وفقا لإجراءات الاستفتاء المقررة في المادة ١٢٨، وبموجب نظام القانون العام الاسترالي،تتمتع المحكمة العليا في استراليا بسلطة تفسير وتطبيق الأحكام الدستورية.( ) ٩ ٣

المطلب الأول: الأحزاب السياسية في استراليا

لأستراليا نظام معتدل من حزبين رئيسين، يضم مجموعتين سياسيتين مهيمنتين في النظام السياسي الاسترالي، حزب العمل الاسترالي والائتلاف الليبرالي الوطني، ومن الناحية الفدرالية فان خمسة من ال (١٥٠) عضوا في مجلس النواب أعضاء البرلمان ليسوا أعضاء في الأحزاب الرئيسية، مثلهم (٢٠) من الـ (٧٦) عضوا في مجلس الشيوخ. وتهيمن جماعتان سياسيتان على الطيف السياسي الاسترالي، وتشكلان نظاما بحكم الواقع. واحد هذه الأحزاب هو حزب العمل الاسترالي، وهو حزب يساري الوسط الذي يرتبط رسميا بالحركة العمالية الاسترالية، تشكل في عام ١٨٩٣، فقد كان الحزب الرئيسي اتحاديا منذ عام ١٩٠١. ( ) ومن الأحزاب المسجلة في اللجنة الانتخابية الاسترالية هي الحزب الليبرالي زعيم الحزب مالكولم تورنبول، تأسس في عام ١٩٤٥ليحل محل حزب استراليا المتحد وسلفه الحزب الرئيسي اليميني في استراليا،وعلى الصعيد الاتحادي، يدير الحزب الليبرالي في ائتلاف مع الحزب الوطني، والحزب الليبرالي القطري في الاقليم الشمالي، وفرع كوينزلاند الليبرالي الحزب الوطني الليبرالي في استراليا، تأسس الحزب الليبرالي في عام ١٩٧٨ عندما اكتسب الاقليم الشمالي حكومة مسؤولة يشير مصطلح الليبرالية إلى الليبرالية الاقتصادية من يمين

---

(٢٨)The Constitution Of Australia,1901,with Amendments through 1985,IDEA

( ) حكومة استراليا،ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، ٢٠١٧، ص٢.Google.iq .Trănslate

( ) كمال حسين ادهم ، النظام السياسي الاسترالي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٧،ص٢٥.

الوسط، وسياسات الحزب متحفظة اجتماعيا. ومن الأحزاب الرئيسية حزب العمل الاسترالي زعيم الحزب بيل شورتن، هو الحزب السياسي الاكبر في استراليا الذي تأسس في عام ١٨٩١ واكتسب شهرة خلال العقدين الأولين من عمرة لتراسه الحكومة الاتحادية، وفي معظم الولايات الاسترالية واليوم فانه اما يشكل الحكومة او المعارضة الرسمية في كل ولاية استرالية، حزب العمل ديمقراطي اجتماعي وهو عضو في التحالف التقدمي، بعد ان كان عضوا في المنظمة الاشتراكية الدولية. ومن الناحية التاريخية، كثيرا ما ينظر إلى الدعم المقدم إلى الائتلاف او حزب العمل على انه يستند إلى الطبقة الاجتماعية،حين تدعم الطبقات الوسطى الائتلاف والطبقة العاملة الداعمة للعمل، وقد كان هذا عاملا اقل أهمية منذ السبعينيات والثمانينيات عندما اكتسب حزب العمل كتلة كبيرة من الدعم من الطبقة الوسطى، وحصل الائتلاف على كتلة كبيرة من دعم الطبقة العاملة.وإلى جانب الحزبين الرئيسين، هناك حزب اخر له أهمية خاصة في النظام السياسي الاسترالي هو حزب الخضر الاسترالي، زعيم الحزب ريتشارد دي ناتالي في الوقت الحاضر ينظر الية على انه القوة الثالثة، في السياسة الاسترالية، تشكل في عام ١٩٩٢ وهو حزب يساري بيئي، له تمثيل برلماني كبير في مجلس الشيوخ الاسترالي وفي العديد من الولايات الاسترالية، وقد شارك في حكومات حزب العمل، في اقليم العاصمة الاسترالية منذ عام ٢٠٠٨ وإلى الوقت الحاضر، وتسمانيا (١٩٨٩-١٩٩٢ و ٢٠١٠-٢٠١٤)كما دعم حزب الخضر حكومة الاقلية جيلارد العمالية في مسائل التوريد والثقة (٢٠١٠- ٢٠١٣). ومن الأحزاب الاقل أهمية حزب نيك زينوفون فريق حزب سياسي وسطي يدور في المقام الأول حول آراء السناتور المستقل في جنوب استراليا نيك زينوفون، الحزب ليس لدية منصب ولكن يركز على العديد من القضايا الأُخرى. حزب بولين هانسون امة واحدة ان امة واحدة هي حزب سياسي يميني متطرف وقومي وحماسي، أسسه بولين هانسون الحزب بعد انتخابه كمستقل بعد ان تم عزلة كمرشح الحزب الليبرالي لمجلس النواب الاسترالي، وحصل على أكثر من ٢٢ في المئة من الأصوات على مستوى الولاية و ١١ مقعدا من ٨٩ مقعدا في الجمعية التشريعية. ومن الأحزاب حزب كارتر الاسترالي الحزب الذي

شكله عضو البرلمان الاتحادي المستقل بوب كارتر في عام ٢٠١١ وحصل على مقعدين في انتخابات مارس ٢٠١٢ في ولاية كوينزلاند، وتعكس سياسات الحزب عن كثب سياسات كارتر، بما في ذلك دعم المصالح الزراعية،ومعارضة الخصخصة والغاء القيود التنظيمية، ودعم العمال ولا سيما العمال الريفيين، والمحافظة على السياسة الاجتماعية. ومن الأحزاب حزب المحافظون الاستراليون تشكل في عام ٢٠١١ من قبل السناتور كوري برناردي الذي استقال من الحزب الليبرالي، ومن بين الأحزاب السياسية الأُخرى حزب جاكي لامبي نيتورك وحزب العدالة ديرين هينتش. وللتسجيل كحزب سياسي، يجب ان يكون لدى المتقدمين دستور يحدد أساس الحزب، وعضو واحد على الاقل في البرلمان او ٥٠٠ عضو في القائمة الانتخابية، يجوز الغاء تسجيل الأطراف اذا لم تعد تلبي هذه المتطلبات[١].

المطلب الثاني: السلطة التنفيذية

كانت استراليا في السابق مستعمرة بريطانية، وهي الان دولة مستقلة تماما، وعضو في رابطة دول الكومنولث البريطانية. ملكة بريطانية هي الرئيس الرمزي للحكومة الاتحادية. وحكومات الولايات يمثلها الحاكم العام، وهو استرالي يرشحه رئيس الوزراء، وتعينه الملكة. كما يمثلها حاكم في كل ولاية. رئيس الوزراء هو المستشار الرئيسي للحاكم العام، والمسؤول عن القرارات الرئيسة في البلاد، والمجلس التنفيذي الاتحادي، وهو الهيئة الوزارية الوحيدة في نظر الدستور، وتظم كل الوزراء ومن خلال ذلك سوف نتناول السلطة التنفيذية بالتفصيل.

اولا: الحاكم العام

يتضمن منصب الحاكم العام في الدستور الاسترالي، في مادة السيادة والتي تمثلها ملكة بريطانيا، فمنصب الحاكم العام هو النائب أو الممثل للتاج البريطاني في الكومنولث حسب المادة (٢) من الدستور والذي تنص على " يكون الحاكم العام الذي تعينه الملكة ممثل صاحبة الجلالة في الكومنولث،وبناء على رغبة الملكة ولكن وفقا لهذا الدستور، تكون له الصلاحيات والوظائف التي ترغب الملكة، كصاحبة

[١] يوسف محمد عبيدان ، دراسات في علم السياسة ، ط١، النشر الجامعة القطرية ، ١٩٩٠، ص٢٢٨.

الجلالة، في منحها له، ويجوز له ان يمارسها في الكومنولث " ، وتنص المادة(٦١) من الدستور " تناط السلطة التنفيذية في الكومنولث بالملكة ويمارسها الحاكم العام كممثل للملكة، وتمتد إلى تنفيذ هذا الدستور وقوانين الكومنولث والحفاظ عليها " ويكون معين وقائم على وظائف التاج داخل الكومنولث.( ) وظيفة الحاكم العام في ٢
استراليا رمزية، مثل وظيفة الملكة في بريطانيا، فهو الذي يدعوا البرلمان للاجتماع ويفض جلساته، وهو القائد العام للقوات المسلحة، ويمثل السلطة التنفيذية للحكومة الاتحادية، بالإضافة إلى ذلك، يعين الحاكم العام رئيس الوزراء والوزراء الآخرين،غير ان الأغلبية في البرلمان الاتحادي هي التي تحدد رئيس الوزراء ليعينه الحاكم العام، هناك حركات في استراليا تسعى لإنهاء النظام الملكي وضرورة تحول بلادهم من تبعية التاج البريطاني إلى النظام الجمهوري الرئاسي، وفي استفتاء اجري في عام ١٩٩٩، صوت الشعب على اقتراح بتغيير الدستور، وكان من شان الاقتراح أن يزيل الاشارات إلى الملكية من الدستور، وان يحل الحاكم العام برئاسة يعينها رئيس الوزراء، بموافقة أغلبية ثلثي مجلسي البرلمان، اذ ان الشعب الأسترالي في استفتاء عام ١٩٩٩ لم يصوت بالخروج من الكومونولث البريطاني، لذلك استمرت الحركة الجمهورية الاسترالية بالقيام بحملات عدة من اجل وضع حد للملكية في استراليا.( ) اذ ان منصب ٣
الحاكم العام حاليا (بيتر كوسغروف).

ثانيا: رئيس الوزراء

وفق الأساس الذي يقوم علية النظام البرلماني، يمثل منصب رئيس الوزراء،قائد الكتلة الحزبية التي حققت الأغلبية في مقاعد البرلمان، ويعين الحاكم العام رئيس حزب الأغلبية في البرلمان، رئيسا للوزراء، والمهمة الرئيسية لرئيس الوزراء، هي قيادة مجلس الوزراء، ومن ابرز صلاحيات رئيس الوزراء ترشيح منصب الحاكم العام بموافقة مجلس الوزراء، واقرار البرلمان، ومراعاة الإجراءات الشكلية بإقرار التاج

---

(٤) The Constitution Of Australia ,P19.

( ) كمال حسين ادهم، مصدر سبق ذكرة ،ص٣٥. ٤

البريطاني.( ) والاشراف على السياسة العامة،وعمل الحكومة الاتحادية، وهو المتحدث باسمها أمام البرلمان الاتحادي، وأمام الجمهور، ويمثل الكومنولث الاسترالي في مؤتمرات رابطة دول الكومنولث البريطانية، ورئيس الوزراء هو المستشار الرئيسي للحاكم العام،والمسؤول عن القرارات الرئيسية، كحل البرلمان، ويحضر رئيس الوزراء (رئيس الحكومة الاتحادية) المؤتمرات التي تعقد لرؤساء الوزراء في حكومات الولايات، للبحث في المسائل ذات الاهتمام المشترك، خصوصا الاسهام المالي الذي تمنحه الحكومة الاتحادية لحكومات الولايات، كما يترأس رئيس الوزراء المجلس الوزاري المصغر إلى جانب كل الوزارة، لذلك فهو يعمل على مبدأ التجانس داخل الوزارة، ويقوم باختيار قادة الحزب المقربين كأعضاء في المجلس الوزاري المصغر.( ) يشغل منصب رئيس الوزراء حالياً مالكولم تورنبول من الحزب الليبرالي الأسترالي.

ثالثا: المجلس التنفيذي الاتحادي

هو الهيئة الوزارية الوحيدة في نظر الدستور حيث تنص المادة (٦٢) "يجب ان يكون ثمة مجلس تنفيذي اتحادي لتقديم المشورة للحاكم العام في حكومة الكومنولث، وينبغي ان يختار الحاكم العام أعضاء هذا المجلس ويستدعيهم، كما انهم يؤدون اليمين كمستشارين تنفيذين ويشغلون مناصبهم في خلال ولايته".( ) وتضم كل الوزراء،وتخضع العضوية للمادة (٦٤) من الدستور " يجوز للحاكم العام تعيين موظفين عموميين لإدارة إدارات دولة الكومنولث كما يحدده الحاكم العام، يبقى هؤلاء الموظفون العموميون في مناصبهم في خلال ولاية الحاكم العام، ويعتبرون أعضاء في المجلس التنفيذي، ويكونون وزراء الدولة لشؤون الكومنولث التابعين للملك " فيه بناء على توصية رئيس الوزراء، ولكن العادة جرت ان تقتصر عضويته على الوزراء فحسب، وهو هيئة شكلية، اهم ما تقوم به انها تعرض القرارات الرسمية على الحاكم العام، وتشرح اهميتها ليصادق عليها مجلس الوزراء الاتحادي.

المطلب الثالث: السلطة التشريعية

٦

( ) حكومة استراليا،مصدر سبق ذكره ص٣. ٤

٤

[٦٥]The Constitution Of Australia Source ,P4
[٦٦]The Constitution Of Australia Source ,P7

بموجب السلطة التشريعية في الدستور الاسترالي يعهد بالسلطة التشريعية في الكومنولث الاسترالي إلى برلمان الكومنولث الذي يتألف من ثنائي المجلس وتتألف السلطة التشريعية في استراليا من مجلسي النواب والشيوخ، ويشارك الحاكم العام في البرلمان بافتتاح دورة جلساته بتلاوة خطاب العرش، ويعد هذا الخطاب عادة رئيس الوزراء فيقدم فيه الخطوط العريضة لسياسة حكومته، ويأتي تصديق الملكة او الحاكم العام على قرارات البرلمان دائما بناء على توصية رئيس الوزراء فالعمل الفعلي للبرلمان يقوم به مجلسا النواب والشيوخ.

اولا: مجلس الشيوخ

يضم ٧٦ عضوا، (٢ من كل ولاية، و٢ من كل اقليم) ويقضي الدستور ان يكون عدد ممثلي كل ولاية في مجلس الشيوخ، نصف عدد ممثليها المنتخبين لمجلس النواب. تجري الانتخابات لمجلس الشيوخ بطريقة الاقتراع التفضيلي، وكل عضو (سيناتور) ينتخب من قبل الشعب لفترة تختلف حسب المكان الذي قدم منه، فسيناتور الولاية يقضي ست سنوات في منصبه، اما سيناتور الاقليم فيقضي ثلاث سنوات.( ) تتساوى صلاحيات مجلسي[٧] النواب والشيوخ، ويستطيع كل منهما وضع مشروعات تشريعية، والتعبير عن آرائه، او اتخاذ قرارات في أي شأن، ويجب ان يوافق كل منهما على أي مشروع قبل ان يصبح قانونا، غير ان المشروعات المتعلقة بالضرائب ومصروفات الدولة تسن في مجلس النواب، ويجوز لمجلس الشيوخ ان يرفض او ان يقترح تعديلات في المسائل المالية، لكنه لا يعدلها بنفسه.( ) [٨] في واقع الامر يمارس مجلس الشيوخ سلطات اقل بكثير من ظاهر القانون،فالسلطة الحقيقية في يد مجلس النواب، رغم ذلك فاذا كان الحزب الغالب في مجلس الشيوخ غير حزب الأغلبية في مجلس النواب، فقد يعرقل الأول تشريعات الثاني، مما قد يؤدي إلى حل المجلسين معا لإجراء انتخابات جديدة،وتنص المادة (١٣) من الدستور " يقسم مجلس الشيوخ أعضاءه المنتخبين عن كل ولاية إلى فئتين، بعدد متساوي إلى اقصى

[٧] Stephen Barber, Re-distribution of Elections during Parliament 45, March 2017, p. 8.
[٨] The Constitution Of Australia Source ,P24

حد ممكن عمليا، وتصبح مناصب أعضاء مجلس الشيوخ من الفئة الأولى شاغره بعد انقضاء ثلاث سنوات، ومناصب أعضاء الفئة الثانية شاغره بعد انقضاء ست سنوات من بداية فترة ولايتهم، بعد ذلك تصبح مناصب أعضاء مجلس الشيوخ شاغرة بعد انقضاء ست سنوات من بداية فترة ولايتهم، وينبغي إجراء الانتخابات لملء المناصب الشاغرة في خلال سنة واحدة قبل شغولها ".(٩) ٤

ثانيا مجلس النواب

حسب الدستور الاسترالي المادة (٢٤) " يتألف مجلس النواب من أعضاء يتم اختيارهم مباشرة من قبل الشعب، وينبغي ان يبلغ عدد أعضاء المجلس ضعفي عدد أعضاء مجلس الشيوخ بقدر الامكان عمليا"، وهو يمثل الشعب الذي ينتخبه بطريقة الاقتراع التفضيلي والمشاركة في الانتخابات واجب على كل مواطن ومواطنة بلغ من العمر الثامنة عشر عاما.( ) تقسم البلاد إلى (١٥٠) دائرة انتخابية كل منها يتم تمثيلها بنائب واحد،وفقا للدستور الاسترالي، وينص الدستور على ان لا يقل عدد الممثلين المنتخبين لمجلس النواب في كل ولاية عن خمسة نواب على الاقل، الا ان جميع الولايات الان عدا ولاية (تاسمانيا) لديها أكثر من خمسة نواب، حيث يتناسب عدد نواب الولاية مع عدد سكانها ، اذ يبلغ عدد أعضاء مجلس النواب (١٥٠) عضوا، مدة عضوية مجلس النواب هي ثلاث سنوات كحد اقصى من تاريخ اول جلسة لمجلس النواب، ويحل مجلس النواب عادة وحدة ولكن في بعض الاحيان، في حل مزدوج من كلا المجلسين، ويجوز الاشارة إلى عضو في مجلس النواب على انه عضو في البرلمان، في حين ان عضو مجلس الشيوخ عادة ما يشار الية باسم عضو مجلس الشيوخ، وعدد الأعضاء غير ثابت، ولكن يمكن ان يتغير مع تغيرات حدودية ناتجة عن عمليات اعادة توزيع انتخابية ، ويخول الدستور رئيس الوزراء حل المجلس قبل اوانه،وإجراء انتخابات جديدة. يوجد في كل ولاية برلمان ثنائي المجلس، الا في ولاية ٥

---

(٩) **Encyclopedia Americana, internation edition,vol2,inter-american, copyright, union, USA, 2006, op.cit., p763.**

(٥) روبرت بوي وكارل فريدريك ،دراسات في الدولة الاتحادية ، ترجمة وليد الخالدي وآخرون ، الجزء الثالث ، الدار الشرقية للطباعة والنشر ، مؤسسة فرانكلين للطباعة، بيروت ،ص ١٥٤.

(كوينزلاند) حيث يكون احاديا، ويوجد في كل ولاية ممثل عن الحاكم العام يدعى بحاكم الولاية.[١]

المطلب الرابع: السلطة القضائية

يحدد الفصل الثالث من الدستور السلطة القضائية للحكومة وتحدد بالمواد من ٧١– ٨٠ وتنص المادة (٧١) على " تناط السلطة القضائية في الكومنولث بمحكمة اتحادية عليا تسمى المحكمة العليا في استراليا، وبالمحاكم الاتحادية الأُخرى المماثلة التي ينشئها البرلمان،وبالمحاكم الأُخرى ذات الاختصاص الاتحادي..." وتحدد المواد ٧٣و ٧٥–٧٨ من الدستور، الولاية الأصلية والاستئنافية للمحكمة العليا. وتنص المادة (٧٤) على الظروف التي يمكن فيها تقديم طعن إلى الملكة في المجلس. وتنص المادة (٧٩) للبرلمان بتحديد عدد القضاة القادرين على ممارسة الاختصاص الاتحادي، وتنص المادة (٨٠) يجب ان تكون المحاكمة بشان أي جريمة ضد أي قانون من قوانين الكومنولث أمام هيئة محلفين.[٢]

يعد استقلال القضاء وفصلة عن السلطتين التشريعية والتنفيذية للحكومة، ذا أهمية كبيرة في استراليا، فالقضاة يتصرفون بشكل مستقل عن الحكومة الاسترالية في تفسير وتطبيق القانون، يمثل النظام القضائي في استراليا السلطة التي تعتمد عليها في تحقيق التوازن بين النظام التشريعي للحكومة التنفيذية،لذلك اعتمد على وجود مؤسسات قضائية منذ مدة طويلة على قيام الاتحاد الاسترالي، في حين يتم ارجاع النظام القضائي الاتحادي إلى المؤتمر التأسيسي الأول في العام ١٨٩١،اذ سعى المؤتمرون إلى اقامة نظام قضائي متدرج وقوي في نفس الوقت. مكون من سلسلة من المحاكم القضائية والاستئنافية، وانه قائم في نفس الوقت على ازدواج النظام القضائي.[٣]

اولا: المحكمة العليا الاسترالية

---

[١] كمال حسين ادهم ، النظام السياسي الاسترالي ،مصدر سبق ذكره ،ص٤٣.

[٢] The Constitution Of Australia Source

[٣] ولد عامر نعيمة وشليغم غنية ، اثر النظم الانتخابية على التمثيل السياسي – حالة الجزائر– دفاتر السياسة والقانون ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، عدد خاص ، نيسان ،٢٠١١ ،ص ١٧٨.

https://en.wikipedia.org/wiki/Electoral

تمثل محكمة استراليا العليا أعلى سلطة قضائية داخل الكومنولث،وتتكون من سبعة قضاة، رئيس للقضاة وستة معاونين، ويعين القضاة من قبل الحاكم العام بعد الاخذ بمشورة المجلس. والمخولة بالسلطة القضائية ، والمحاكم الاتحادية الأُخرى المنشاة بموجب برلمان الكومنولث ومحاكم الولايات والاقاليم المخولة من البرلمان للقضاء الاتحادي، اما عن اختصاصات المحكمة العليا، فهي تمارس نوعين من السلطة القضائية حسب الدستور الأولى هي السلطة القضائية الأصلية، وهي تمارس المسائل المتعلقة بالأغراض التي انشئت المحكمة لأجلها، والأُخرى السلطة القضائية الاستئنافية، وهي تمارس الدعاوي المرفوعة من المحاكم الادنى، وفي كلا الاختصاصين، فهي تمارس دور توحيد القوانين او النظام القانوني للكومنولث عبر ما يعرف ب(القانون العام الفدرالي)، وتعد هذه الوظيفة الأكثر أهمية لعمل المحكمة العليا إلى جانب قيامها بتفسير الدستور( )، وبموجب المادة (٧٥) من[٤]الدستور " يخول السلطة القضائية الأصلية بجميع المسائل المتعلقة بتطبيق الاتفاقيات والمعاهدات، والدعاوي التي تخص القنأصل او غيرهم من ممثلي البلدان الأُخرى، وكل الدعاوي التي يكون فيها الكومنولث طرف فيها،والدعاوي التي تقام بين ولايات الكومنولث او بين ولاية ضد أفراد من ولاية ثانية، والدعاوي التي تتطلب تطبيقها إصدار امر من موظف اتحادي بتنفيذ او منع تنفيذ قرار معين " وبموجب المادة (٧٦) من الدستور" يجوز كذلك للبرلمان الاتحادي ان يسن قوانين تخول القضاء الأصلي بالمحكمة العليا في مسائل بعينها تشمل المسائل الناشئة عن تفسير الدستور أو التي تنطوي على هذا التفسير "، وتشارك المحكمة في بعض ولاياتها القضائية بموجب هذه المادة مع المحكمة الاتحادية لأستراليا، كما ان المحكمة العليا هي المحكمة النهائية للاستئناف في استراليا. ان ممارسة المحكمة العليا لصلاحيات رقابية للسلطة التنفيذية ناجم عن الفصل المرن بين السلطات الثلاث داخل النظام السياسي الاسترالي، اما علاقة المحكمة بالسلطة التشريعية، فالمحكمة تقوم بالدور الرقابي على تشريعات برلمان الكومنولث بالمقابل يقدم البرلمان التوصية بتعين قضاة المحكمة

---

[٤] system_of_Australia Scott Bennett and Rob Lundy, Australian electoral systems

العليا، كما يمكن عزل القضاة بموافقة المجلسين، ان البرلمان يمكنه تجاوز قرارات المحكمة العليا بعدم دستورية التشريعات البرلمانية عن طريق تغيير او تعديل التشريع. يرأس المحكمة العليا حاليا (سوزان كيفل).[٥]

ثانيا: المحكمة الاتحادية

نشئت المحكمة الاتحادية لأستراليا بموجب قانون المحكمة الاتحادية لأستراليا لعام١٩٧٦، وللمحكمة الولاية القضائية الأصلية والاستئنافية، التي تخول بعدها القوانين التي يسنها برلمان الكومنولث، ويمكن ان تنظر المحكمة في الاستئناف من أحكام محاكم أُخرى،بما فيها محاكم الولاية او الاقليم في ظروف محدودة،ومحكمة التحكيم الاتحادية،وتشمل الولاية القضائية للمحكمة الاتحادية أي مسالة تنشا عن قانون يضعه برلمان الكومنولث والمسائل التي يلتمس فيها امر قضائي او حضر او امر زجري ضد مسؤول في الكومنولث.[٦]

المبحث الثالث: استقراء نتائج الانتخابات البرلمانية في استراليا

المطلب الأول: النظام الانتخابي الاسترالي

تعد مسألة اختيار النظام الانتخابي من أهم القرارات بالنسبة لأي نظام ديمقراطي. ففي غالبية الأحيان يترتب على اختيار نظام انتخابي معين تبعات هائلة على مستقبل الحياة السياسية في البلد المعني، اذ أن النظم الانتخابية المختارة تميل إلى الديمومة ، في الوقت الذي تتمحور الاهتمامات السياسية المحيطة بها حول ما يمكنها من الاستفادة من المحفزات التي توفرها تلك الأنظمة[٧]. وقد تطور النظام الانتخابي الاسترالي أكثر من ١٥٠ عاما من الحكم الديمقراطي، من خلال البرلمان الذي أنشئ في عام ١٩٠١، والبرلمان الاتحادي الحالي لديه عدد من السمات المميزة بما في ذلك التصويت الاجباري، مقاعد العضوية لانتخاب مجلس النواب،وتجري الانتخابات من قبل اللجنة الانتخابية العليا[٨]. وحدد الدستور طريقة انتخاب أعضاء مجلس

---

[٥] The Constitution of Australia, Source,p9-29

[٦] https: // www.aec.gov Major electoral developments Australia p77.

[٧] Voting Systems, Australian Political Studies Association, 2013, p66.

[٨] Anthony Green, The Possible Political Consequences of Proposed Changes to the Electoral System in the Senate, Australia, 2016, p. 165

الشيوخ في المادة (٩) والتي تنص " يجوز لبرلمان الكومنولث ان يضع القوانين التي تحدد طريقة اختيار أعضاء مجلس الشيوخ، على ان تكون الطريقة موحدة لجميع الولايات،ووفقا لهذا القانون، ويجوز لبرلمان كل ولاية ان يضع القوانين التي تحدد طريقة اختيار أعضاء مجلس الشيوخ عن تلك الولاية ". وحدد الدستور التقسيمات الانتخابية في المادة (٢٩) " إلى ان يحدد برلمان الكومنولث خلاف ذلك، يجوز لبرلمان أي ولاية وضع قوانين تحدد في كل ولاية الأقسام التي يمكن اختيار أعضاء مجلس النواب عنها، وعدد الذين ينبغي اختيارهم من كل منها، لا يجوز ان يتم تشكيل القسم من اجزاء من ولايات مختلفة،في ظل غياب الأحكام الأُخرى، تكون كل ولاية دائرة انتخابية واحدة "( ). وتستخدم استراليا التصويْت التفضيلي في جميع الانتخابات، وبموجب هذا النظام، يبلغ عدد الناخبين المرشحين في ورقة الاقتراع حسب ترتيبهم وقد ادخل النظام التفضيلي في عام ١٩١٨،وقد تم توسيع نطاق التصويت التفضيلي تدريجيا ليشمل كلا من المجالس العليا والدنيا، في الهيئات التشريعية والاتحادية والولايات والاقاليم، ويستخدم ايضا في الانتخابات البلدية ومعظم أنواع الانتخابات الأُخرى، ويأخذ المرشحون مفاوضات البت في توصيات التفضيل إلى الناخبين على محمل الجد، لان الافضليات المنقولة تحمل نفس وزن الأصوات الأولية. وعادة ما تنتج الأحزاب السياسية بطاقات كيفية التصويت لمساعدة وتوجيه الناخبين في ترتيب المرشحين. وفي بعض مراكز الاقتراع في اقليم العاصمة الاسترالية، يمكن للناخبين الاختيار بين التصويت الكترونيا او على الورقة، والا تجري الانتخابات الاسترالية باستخدام بطاقات الاقتراع الورقية،وفي حالة إجراء أكثر من انتخابات، على سبيل المثال لمجلس النواب ومجلس الشيوخ، تكون كل انتخابات في ورقة اقتراع منفصلة ذات الوان مختلفة، وتودع في صناديق اقتراع منفصلة( ).

١- عملية التصويت التفضيلي لمجلس النواب

(٦) Henry 45Bello, Current Record on Political Parties, Australian Electoral Commission, March, 2017, p. 213

(٦) Peter Buster, Brian Costar, Voters, Australia needs every one of you, Sydney, 2011, p162

فيما يلي العناصر الرئيسية لعملية التصويت التفضيلي لشعب مجلس النواب المكون من عضو واحد:

* ويطلب من الناخبين وضع الرقم "١" ضد اختيارهم الأول للمرشح، والمعروف باسم "الأفضلية الأولى" أو "التصويت الأولي."
* ويطلب من الناخبين بعد ذلك وضع الأرقام "٢" و "٣" وغيرها، على جميع المرشحين الآخرين المدرجين في بطاقة الاقتراع، حسب ترتيب الأفضلية. (يجب أن يكون كل مرشح مرقما، وإلا يصبح التصويت "غير رسمي" (مدلل) ولا يعول.
* وقبل العد، يتم فحص كل ورقة اقتراع للتأكد من أنها تمتلئ بشكل صحيح (ولا تبطل لأسباب أُخرى).
* يتم احتساب عدد الأصوات "١" أو الأفضلية الأولى أولا. وإذا لم يحصل أي مرشح على الأغلبية المطلقة (أكثر من النصف) من أصوات الأفضلية الأولى، يستبعد من المرشحين أقل عدد من الأصوات.
* يتم إعادة توزيع أصوات المرشح الذي تم إلغاؤه (أي من أوراق الاقتراع التي وضعت المرشح الذي تم إزالته أولا) للمرشحين المتبقين وفقا لعدد الأصوات "٢" أو "الأفضلية الثانية."
* وإذا لم يحصل أي مرشح حتى الآن على الأغلبية المطلقة للتصويت، فإن المرشح التالي الذي يحصل على أقل عدد من الأصوات الأولية يلغى. ويكرر تخصيص التفضيل هذا إلى أن يكون هناك مرشح بأغلبية مطلقة. عندما يتم التعبير عن تفضيل ثان (أو لاحق) لمرشح تم استبعاده بالفعل، يتم استخدام تفضيلات الناخب الثالثة أو اللاحقة.( ) ١ ٦

وبعد التوزيع الكامل للأفضليات، يمكن استخلاص رقم مفضل من طرفين ، حيث خصصت الأصوات بين المرشحين الرئيسيين في الانتخابات. وفي أستراليا، عادة ما يكون ذلك بين المرشحين من أحزاب الائتلاف وحزب العمال الأسترالي.

٢- طرق التخصيص البديلة لمجلس الشيوخ

---

(١) Rob, Williams, Australian Elections, Tony Abbott defeated Kevin, Sydney, September, 2013, p. 225

اما بالنسبة لمجلس الشيوخ الأسترالي ، تشكل كل ولاية ناخبا واحدا متعدد الأعضاء. وينتخب حاليا ١٢ من أعضاء مجلس الشيوخ من كل ولاية، أي نصف كل ثلاث سنوات، إلا في حالة الحل المزدوج عند إجراء انتخابات لجميع أعضاء مجلس الشيوخ الاثني عشر في كل دولة. ويحدد عدد أعضاء مجلس الشيوخ الذين سيتم انتخابهم "الحصة" المطلوبة لتحقيق الانتخاب بالتصويت التفضيلي للحصص. وفي حالة انتخاب نصف مجلس الشيوخ ل ٦ أماكن يتعين شغلها، تبلغ الحصة النسبية في كل دولة ١٤,٢٨٪ (محسوبة باستخدام الصيغة ١ / (٦ + ١))، بينما بعد حل مزدوج، تبلغ الحصة ٧,٦٩٪ باستخدام الصيغة ١ / (١٢ + ١)).

ويتيح النظام الانتخابي لمجلس الشيوخ الاتحادي في الفترة من عام ١٩٨٤ إلى عام ٢٠١٣، وتلك المستخدمة حاليا لبعض الهيئات التشريعية في الولايات، التسجيل المتزامن للمرشحين المدرجين في قوائم الأحزاب والأوامر التي يحددها الحزب من تفضيل التصويت، والمعروفة باسم "بطاقات التصويت الجماعية" أو " "الذي ينطوي على وضع الرقم" ١ "في مربع واحد ويتم بعد ذلك تخصيص التصويت وفقا لتفضيلات التصويت المسجلة للحزب. تقوم إيك تلقائيا بتخصيص التفضيلات، أو التصويت، في الترتيب المحدد سلفا المبين في تذكرة التصويت الجماعية. يمكن لكل طرف أو مجموعة تسجيل ما يصل إلى ثلاث تذاكر تصويت جماعية. هذا النظام المعقد للغاية لديه امكانات لنتائج غير متوقعة، بما في ذلك إمكانية انتخاب مرشح قد تلقى في البداية حصيلة التصويت الأولية غير هامة (على سبيل المثال، تحالف الحزب القاصر في الانتخابات الاتحادية عام ٢٠١٣). ويقدر أن ٩٥٪ من جميع الأصوات يلقى "فوق الخط". وكان البديل، فيدراليا، هو استخدام "تحت التصويت خط" من خلال ترقيم عدد كبير من صناديق المرشحين الفردية في ترتيب تفضيلهم. ولكي يكون الناخب صالحا، فقد وضع أرقام متسلسلة ضد كل مرشح على ورقة الاقتراع، وكان خطر الخطأ وإبطال التصويت كبيرا[٢]).

المطلب الثاني: حل البرلمان الـ٤٤

[٢] Paul Tattnall, Federal Elections, Coalition of Return Coalition in Major States, Wales, 2010 p45

تنص المادة (١٣) من الدستور على انه في انتخابات نصف مجلس الشيوخ يجب ان يجري انتخاب أعضاء مجلس الشيوخ في الدولة، قبل عام من ان تصبح المقاعد شاغرة. وبما ان الشروط العادية لنصف أعضاء مجلس الشيوخ، كانت ستنتهي في ٣٠/ حزيران /٢٠١٧، لم يكن بإمكان إصدار أوامر انتخاب نصف مجلس الشيوخ في موعد اقصاه ١/تموز /٢٠١٦، كما ان اقرب موعد ممكن لإجراء انتخابات مجلس النواب ونصف مجلس الشيوخ في وقت واحد سيكون في ٦/ اب /٢٠١٦. لا توجد أي شرط دستوري لإجراء انتخابات متزامنة لمجلس الشيوخ ومجلس النواب، وهناك سوابق لإجراء انتخابات منفصلة، بيد ان الحكومة والناخبين فضلوا منذ فترة طويلة إجراء انتخابات للمجلسين في وقت واحد. ويمكن إجراء انتخابات في مجلس النواب فقط في أي وقت خلال فترة البرلمان، وسواء اجريت الانتخابات في وقت واحد مع انتخابات مجلس الشيوخ او بشكل منفصل، كان مطلوبا إجراء انتخابات لمجلس النواب في ١٤/كانون الثاني /٢٠١٧ او قبله، الذي يحسب بموجب أحكام الدستور وقانون الكومنولث للانتخابات لعام ١٩١٨. وتنص المادة (٢٨) من دستور استراليا على ان مدة عضوية مجلس النواب تنتهي ثلاث سنوات من اول جلسة لمجلس النواب، ما لم يتم حلها في وقت سابق. وقد اجريت الانتخابات الاتحادية السابقة في ٧/ ايلول /٢٠١٣، وافتتح البرلمان ال(٤٤) في استراليا في ١٢/ تشرين الثاني / ٢٠١٣، وتنتهي مدة ولايته في ١١/تشرين الثاني /٢٠١٦. ويمكن إصدار أوامر الانتخاب لمدة تصل إلى عشرة ايام حل او انقضاء مجلس النواب، ويمكن السماح لمدة تصل إلى ٢٧ يوما للترشيحات، والانتخابات الفعلية يمكن تعيينها لمدة اقصاها ٣١ يوما بعد اغلاق الترشيحات، مما ادى إلى اخر موعد ممكن من انتخابات مجلس النواب يوم السبت ١٤/كانون الثاني / ٢٠١٧. ولا يمكن حل مزدوج في غضون ستة اشهر قبل تاريخ انتهاء عضوية مجلس النواب،، وهذا يعني انه لا يمكن منح حل مزدوج بعد ١١/ ايار /٢٠١٦، والسماح لنفس المراحل المشار اليها اعلاه، كان اخر موعد ممكن لانتخابات حل مزدوج هو ١٦/ تموز /٢٠١٦. وفي ٢١/ اذار /٢٠١٦ اعلن رئيس الوزراء تورنبول انه سيتم استدعاء البرلمان لكلا

المجلسين للاجتماع في ١٨/ نيسان /٢٠١٦ للنظر للمرة الثالثة في مشاريع القوانين لإعادة انشاء لجنة البناء والتشييد الاسترالية (ابسك)، وقال انه اذا فشل مجلس الشيوخ في تمرير مشروع القانون، فسيكون هناك حل مزدوج للبرلمان، وستجري انتخابات في ٢/ تموز ٢٠١٦، كما تم تقديم الميزانية الاتحادية من ٣ـ ١٠ ايار وفي ١٨/ نيسان / ٢٠١٦ رفض مجلس الشيوخ مرة أُخرى مشاريع القوانين.وفي يوم الاحد ٨/ ايار /٢٠١٦، زار رئيس الوزراء تورنبول الحاكم العام السير بيتر كوسغروف للمشور والنصيحة بحل البرلمان، وإصدار أوامر إجراء انتخابات مزدوجة في ٢/ تموز /٢٠١٦، واستندت المشورة إلى هناك اربعة مشاريع قوانين عجز البرلمان في تمريرها.( ) وبذلك استوفت متطلبات المادة ٥٧ من الدستور لحل مزدوج وهذه مشاريع

١– صناعة البناء والتشييد (الأحكام اللاحقة والانتقالية) فاتورة ٢٠١٣

٢– صناعة البناء والشيد (تحسين الانتاجية) بيل ٢٠١٣

٣– العمل المعدل (المنظمات المسجلة)مشروع قانون التعديل العام ٢٠١٤

وقبل الحاكم العام المشورة، وحل مجلسي البرلمان في اليوم التالي، في ٩/ايار /٢٠١٦

وفي ٩/ ايار /٢٠١٦دخل مجلس النواب ومجلس الشيوخ والحكومة وضع تصريف الاعمال.

المطلب الثالث: نتائج الانتخابات البرلمانية للمدة من ٢٠١٠– ٢٠١٦

اولا: نتائج الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٠.

عقدت انتخابات مجلس النواب في ٢١/ اب / ٢٠١٠، باشر عملة في ١/ تموز /٢٠١١ وكانت نسبت الأصوات لكل حزب، حزب العمل الأسترالي (٣٨,١%)، والحزب الليبرالي الوطني (٣٠,٤%)، حزب الاخضر (١١,٥%)، والحزب الوطني الليبرالي لكونزلاند (٩,٣%)، المستقلون (٦,٦%)، الحزب الوطني الاشتراكي (٣,٧%)، ليبراليو البلد (٠,٣%).في الانتخابات البرلمانية ال(٤٣) لعام ٢٠١٠،

(١٣) Jessica Mike, Australian Federal Election Results, 2013, Sydney, 2015, p. 178

حصل كل حزب على عدد من المقاعد، فاز كل من حزب العمل الاسترالي (٧٢) مقعدا، والائتلاف الليبرالي الوطني ب (٤٤)مقعدا، وحصل الحزب الوطني الليبرالي لكونزلاند (٢١) مقعدا، الحزب الوطني لأستراليا (٧) مقعد، وحصل ليبراليو (١) مقعد، والحزب الاخضر (١) مقعد، والمستقلون (٤) مقاعد. في مجلس النواب المؤلف من (١٥٠) مقعدا، عقدت ميزان القوى، مما ادى إلى اول برلمان معلق منذ الانتخابات الاتحادية لعام ١٩٤٠ وبعد حصول حزب العمل الاسترالي، على دعم من حزب الخضر وثلاثة من المستقلين بشان الثقة، تمكن حزب العمل من تشكيل حكومة اقلية تضم (٧٦) مقعدا، وهو اقل هامش ممكن في مجلس النواب الذي يضم (١٥٠) مقعدا. نجح كيفن رود في تعيين جوليا جيلارد رئيسا للوزراء في ٢٧/ حزيران / ٢٠١٣، وفي ٣٠/ كانون الثاني / ٢٠١٣ اعلنت رئيسة الوزراء ان الانتخابات ستجري في ١٤ /ايلول /٢٠١٣ وفي ٢١/ اذار /٢٠١٣، يطلب زعيم حزب العمل السبق، سيمون كريان، من جيلارد التصويت على قيادة الحزب ويعلن علنا دعمة لكيفن رود، وبعد اقتراع القيادة في حزيران من عام ٢٠١٣، تم استبدالها كزعيم ورئيس الوزراء من قبل كيفن رود، الذي تخلى عن الموعد المقرر للانتخابات أصلا، وفي ٢٧/ حزيران /٢٠١٣ ادى كيفن رود اليمين بصفته رئيس للوزراء من قبل الحاكم العام، كوينتين برايس، مع انطوني البانيس وكريس بوين اليمين الدستوري نائبا لرئيس الوزراء، وفي ٤/ اب /٢٠١٣ يعلن رئيس الوزراء كيفين رود تاريخ الانتخابات في ٧/ ايلول /٢٠١٣، وفي ٥/اب يصدر الحاكم العام كوينتين برايس امر الانتخاب[٤].

ثانيا: نتائج الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٣

تم إجراء الانتخابات الاتحادية في استراليا لتحديد أعضاء البرلمان ال(٤٤) في ٧/ ايلول /٢٠١٣، اصدر الحاكم العام كوينتين برايس، في ٥/ اب / ٢٠١٣ اعلان حل مجلس النواب وبدأ رسميا فترة الانتخابات، لانتخاب أعضاء مجلس النواب، وكان يقود المعارضة اليمينية / الائتلافية الوطنية زعيم المعارضة توني أبوت من الحزب الليبرالي في استراليا ولائتلاف شريك الحزب الوطني هزمت استراليا بقيادة

[٤] Peter Jack, why is Chernobyl worthy of a second chance, a news paper Sendai Mel June 26, 2016, p. 8

وارن تروس حكومة حزب العمال اليساري الوسطية التي يتزعمها رئيس الوزراء كيفين رود. وكان حزب العمل في الحكومة منذ انتخابات عام ٢٠٠٧. وادى توني أبوت اليمين الدستوري من قبل الحاكم العام كوينتين برايس، كرئيس لوزراء استراليا الثامن والعشرين في ١٨/ايلول /٢٠١٣ جنبا إلى جنب مع وزارة توني أبوت وأعضاء مجلس النواب، افتتح البرلمان ال (٤٤) في استراليا في ١٢/ تشرين الثاني /٢٠١٣ الذي يعتبر بداية فترة أعضاء مجلس النواب. واجرت انتخابات خاصة لنصف مجلس الشيوخ في ٥/ نيسان /٢٠١٤ في غرب استراليا، وشهد مجلس الشيوخ حصول الائتلاف الليبرالي الوطني على (٣٣) مقعد (−١)، وحصول حزب العمل الاسترالي على (٢٥) مقعد (−٦)، وحصول حزب الخضر الاسترالي على (١٠) مقعد (+١)، وحصول بالمر يونيتيد بارتي على (٢) مقعد (+٢)، وحصول الحزب الديمقراطي الليبرالي على (١) مقعد (+١)، مجموعة زينوفون عل (١) مقعد (٠)، وحصول الطرف الأول للأسرة على (١) مقعد (+١)، وحصول حزب العمل الديمقراطي على (١) مقعد (٠)، وحصول حزب المتحمسين الاسترالي للسيارات على (١) مقعد (+١)، وحصول حزب الرياضة الاسترالي على (١) مقعد (+١). ادى أعضاء مجلس الشيوخ الجديد اليمين الدستوري من قبل الحاكم العام المقبل بيتر كوسغروف في ٧/ تموز / ٢٠١٤ وبدأت فترة ولايتهم من ١/ تموز /٢٠١٤، وتستمر لمدة ست سنوات تنتهي في ٣٠/ تموز /٢٠٢٠[٥٦].

ثالثا: نتائج الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠١٦

كانت انتخابات مزدوجة عقدت يوم السبت ٢/ تموز /٢٠١٦ لانتخاب (٢٢٦) عضو في البرلمان (٤٥) في استراليا، بعد فترة طويلة من الحملة الانتخابية لمدة ثمانية اسابيع تعد هذه اول انتخابات مزدوجة منذ انتخابات عام ١٩٨٧، والأول في ظل نظام التصويت الجديد لمجلس الشيوخ، الذي حل محل تذاكر التصويت الجماعية مع التصويت التفضيلي. بعد اسبوع من فرز الأصوات، لم يحصل أي حزب على مقاعد كافية في مجلس النواب المؤلف من (١٥٠) مقعدا لتشكيل حكومة

[٥٦] Anthony Greene, Possible Political Implications of Proposed Changes to the Electoral System, APEC, Australia 2016,p34

الأغلبية. لم تكن الحكومة الحالية التي يراسها رئيس الوزراء مالكولم تورنبول من الائتلاف الليبرالي الوطني او المعارضة التي يقودها زعيم المعارضة بيل شورتن من حزب العمل الاسترالي في وضع يسمح له بالتنازل عن الهزيمة او المطالبة بالفوز، توقع العديد من المراقبين السياسيين برلمان معلق مثل ما حدث في انتخابات عام ٢٠١٠. بعد ثمان ايام من إجراء الانتخابات وبعد مفاوضات تورنبول مع كروسبينش حيث حصل على الثقة الكافية والدعم، وتامين الثقة والدعم من بوب كارتر ومن المستقلين اندرو ويلكي وكاثي ماكغوان في حال البرلمان المعلق وحكومة الاقلية الناتجة، اقر بيل شورتن الهزيمة واعترف بان الائتلاف الحالي لدية مقاعد كافية لتشكيل حكومة أغلبية.( )
اعلنت لجنة الانتخابات (أبك) في ١١/ تموز /٢٠١٦ ان الائتلاف الحالي سيكون قادرا على تشكيل حكومة ذات أغلبية مقعد واحد، وكانت هذه اول نتيجة انتخابية منذ الاتحاد حيث فازت المعارضة بعد الانتخابات بمقاعد اكبر من حكومة ما بعد الانتخابات في كلتا الولايتين الأكثر اكتظاظا بالسكان في استراليا وهما نيو ساوث ويلز وفيكتوريا، وفي مجلس النواب الذي يضم (١٥٠) مقعدا، اعيد انتخاب حكومة الائتلاف الليبرالي الوطني الحالية التي تضم (٧٦) مقعدا، وهي أغلبية مقعد واحد، وكان انتصار الائتلاف هو المرة الأولى منذ عام ٢٠٠٤التي اعيد انتخاب حكومة بالأغلبية المطلقة في مجلس النواب، ونتيجة للمعارضة الوطنية بين الحزبين ضد الحكومة، اختارت المعارضة العمالية عدد كبيرا من المقاعد التي كانت تسيطر عليها الحكومة سابقا، وبلغ مجموع مقاعدها (٦٩) مقعدا. استغرقت النتيجة النهائية في مجلس الشيوخ الاسترالي الذي يضم (٧٦) مقعدا اربعة اسابيع لاستكمالها بالرغم من التغييرات الهامة في التصويت، وفي وقت سابق من عام ٢٠١٦غير التشريع نظام التصويت في مجلس الشيوخ من صوت واحد قابل للتفضيل الكامل مع تذاكر التصويت الجماعية إلى اختياري تفضيل واحد للتحويل. تم الاعلان عن النتيجة النهائية لمجلس الشيوخ في ٤ / اب وحصل الائتلاف الليبرالي الوطني (٣٠) مقعدا (– ٣)، حزب العمل (٢٦) مقعدا (+١)، حزب الخضر (٩) مقاعد (–١)،حزب بولن هانسون

(١) ghrin antwny,australian federal election 2016,sadani,2016,p22.

امة واحد (٤) مقاعد (+٤)، ونيك زينوفون (٣) مقاعد (+٢)،وفاز مؤسس حزب العدالة ديرين هينيش (١)، بينما احتفظ جاكي لامبي (١) مقعد، واحتفظ الليبرالي الديمقراطي ديفيد ليونجيلم (١)، وعيد اليوم الأول للأسرة(١) مقعد، وسيتطلب الائتلاف الليبرالي الوطني (٩) أصوات اضافية على الاقل للوصول إلى أغلبية أعضاء مجلس الشيوخ، أي بزيادة قدرها ثلاثة، وافق الائتلاف وحزب العمل الاسترالي، على ان يتم تمديد مدة عضوية مجلس الشيوخ، التي تمتد ست سنوات إلى اول ستة من أعضاء مجلس الشيوخ المنتخبين في كل ولاية، في حين ات الأعضاء الستة المنتخبين الآخرين سيعملون لمدة ثلاث سنوات،. ويختلف هذا النهج عن طريق اعادة فرز الأصوات حيث يتم تعيين أعضاء مجلس الشيوخ الذين انتخبوا في انتخابات نصف مجلس الشيوخ العادية لمدة ست سنوات بدلا من ذلك.( ) ٧

الخاتمة

نخلص مما تقدم إلى بعض النتائج منها ان النظام الانتخابي الاسترالي،هو النظام التفضيلي (PV)، ينتخب أعضاء مجلس النواب في مناطق انتخابية فردية متساوية تقريبا، وقد أخذت طبيعة شكل النظام الحزبي للبلاد الثنائية الحزبية المرنة القائمة على وجود أحزاب سياسية صغيرة إلى جانب الحزبين الكبيرين، والذين لا يعملان على منهاج أيديولوجي واضح عكس الأحزاب الصغيرة التي أظهرت التزام فكري أكثر وضوحا ،وقد أخذ المشهد الحزبي الاسترالي بالاستقرار بشكل أكبر بعد انتخابات العام ١٩٩٦، فضلاًعن دور جماعات الضغط، وبشكل خاص دور اتحادات النقابات التاريخي في إنشاء حزب العمال الاسترالي، فضلاًعن دور النقابات كجماعات ضغط داخل النظام السياسي ، فالواقع العملي يشير إلى وصول ممثلي اتحادات نقابات العمال الاسترالي، والانتخابات الاسترالية تشهد منافسة كبيرة بين حزب العمل والائتلاف الليبرالي الوطني ، وغالبا الأحزاب الصغيرة قد تفوز بما يكفي من الأصوات للحفاظ على توازن القوى في مجلس الشيوخ أو فرض حكومة اقلية في مجلس النواب وبذلك تحسم المعركة الانتخابية.على الرغم من أنّ حزب العمل الاسترالي

---

(١٧) election ٢٠١٦, previous source, p٢٣. ghrin antwny,Australianf federal

يُعدّ أعرق وأقوى الأحزاب السياسية، إلاّ أنّ المتابع يلاحظ أنّ طوال مدة قيام الكومنولث عام ١٩٠١ ،حتى الوقت الراهن يرى أنّ حزب العمال لم يتمكن من تشكيل حكومة أكثر من مدة لا تتجاوز (٢٥%) طوال مدة القرن لقيام الكومنولث.

الخلاصة

كانت استراليا في السابق مستعمرة بريطانيا، وهي الان دولة مستقلة تماما، وعضو في رابطة دول الكومنولث البريطانية، دستور استراليا هو القانون الاعلى الذي تعمل بموجبة حكومة كومنولث استراليا، وينص الدستور الاسترالي على ان استراليا دولة فدرالية برلمانية ديمقراطية، وقد اقر عام ١٩٠١ هو القانون الاعلى للحكومة الاتحادية في استراليا. ملكة بريطانيا هي الرئيس الرمزي للحكومة الاتحادية ، وحكومات الولايات يمثلها الحاكم العام، رغم تمتعه دستوريا بسلطات واسعة الا انه عمليا ملزم بمشورة كل من الوزارة،والمجلس التنفيذي الاتحادي، والمنصب الفعلي هو لرئيس الوزراء بمعونة المجلس الوزاري المصغر. البرلمان الاسترالي يتألف من نثاثي المجلس، وتتألف السلطة التشريعية من مجلسي النواب والشيوخ، يضم مجلس النواب من ١٥٠ عضوا، ومجلس الشيوخ يضم (٧٦) عضوا ويقضي الدستور ان يكون عدد ممثلي كل ولاية في مجلس الشيوخ، نصف عدد ممثليها المنتخبين لمجلس النواب. في حين تعمل السلطة القضائية على عدة مستويات للمحاكم، وقد مارست المحاكم ذات الاختصاص الاتحادي دور رقابي على عمل الحكومة، فضلا عن قيام بعض السلطات ذات الطابع القانوني للمساعدة في أصلاح النظام البرلماني في البلاد.وقد اخذت طبيعة شكل النظام الحزبي للبلاد الثنائية الحزبية المرنة القائمة على وجود أحزاب سياسية صغيرة إلى جانب الحزبين الكبيرين، والذين لا يعملان على منهاج أيديولوجي واضح، عكس الأحزاب الصغيرة التي اظهرت التزام فكري أكثر وضوحا. وفي استراليا يطبق نظام الاقتراع التفضيلي، وهو نموذج من الاقتراع الأكثري الذي يجمع في دورة واحدة مفاعل الدورتين، ويختلف عن نظام الدائرة الفردية، ونظام الصوت الجمعي في طريقة احتساب الأصوات.

Abstract

The research includes three chapters, the first chapter three sections included the first part, the concept of election, the second topic included the concept of the electoral system, and the third section to ensure the foundations which is based upon the electoral system in the second quarter included the Australian political system institutions, the Constitution Section the first executive authority, while included the second topic legislative authority, while the third section of the judiciary guarantees, and guarantees the third quarter, the extrapolation of the results of the legislative elections in Australia included the first topic, the Australian electoral system, while the second topic included, political parties in Australia, and included pain The third solution urged the Australian Parliament (44), while the fourth section included, the results of the parliamentary elections in 2010 and 2013 in 2016 and ended research conclusion.